بو کتاب باصمه‌سنه رخصت ویرلدی پیتربورخده ۹ نچی مارتده
۱۸۸۱ نچی یلده ***

بو کتاب قزان اونیورسیتیتی‌ننك طبع خانه‌سنده باصمه‌اولنمشدر
قزان میشچانی محمدجان مفتاح‌الدین اوغلی‌ننك
خراجتی‌ایلان ۱۸۸۱ نچی یلده اوّل مرتبه

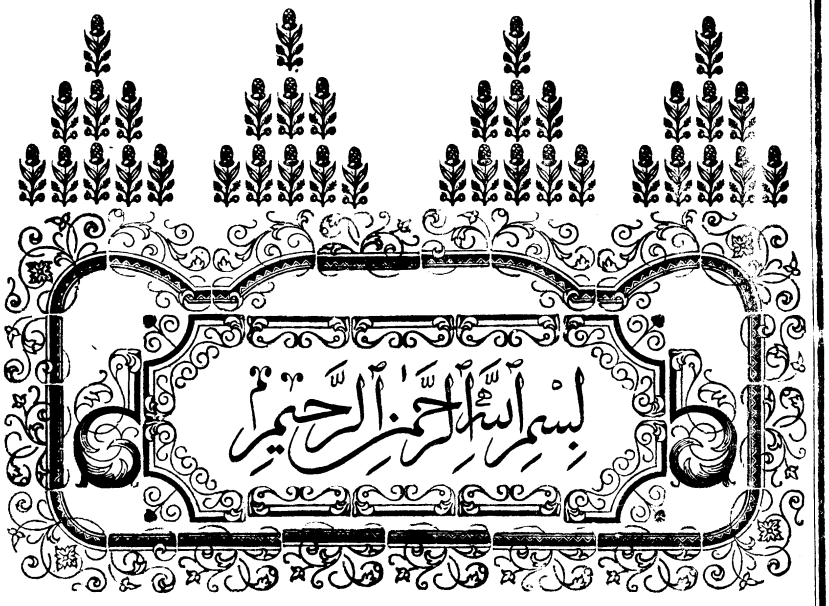

حمدا لفياض المعارف والحكم وشكرا لوهاب العوارض والنعم الذى توحد بوجوب البقاء والقدم وتفرد بامتناع الفناء والعدم والصلوة والسلام على سيد العرب والعجم والخاتم المبعوث بعد الكل الى خير الامم وعلى آله البررة ذوى المجد والكرم واصحابه الكملة المسومين بعوال الهمم ما افصح المنطق الفصيح عن المعنى المكتم وابان المبادى المطالب كنار عن علم وبعد فهذه حواش فى مرانع الكشف كالكواش علقها العبد المفتقر الى رب الخلائق تراب اقدام الفقراء محمد صادق قطعه الله عما سواه وبلغه الى اقصى ما تمناه على شرح الايساغوجى المنسوب الى الحكيم النحرير والفيلسوف الحبير سوة ارباب التحقيق قدوة اصحاب التوفيق ملك المحققين حسام الملة والدين الكاتى اوصله الله دار المقامة والبسه حلل الكرامة تذكيرة للطلاب المميزين بين الخطاء والصواب وجعله تحفة لحضرة من اصطفاه الله خليفة فى الارض وجعل اطاعته على الخلايق من عداد العرايض البيان عين اعيان السلطنة نور حدائق رؤساء المملكة شمس فلك المعانى صاحب العزايم العوالى سلالة سلاطين العظام نقادة الخواقين الكرام الذى رقاب الجبابرة دون سرادقات جلاله خاضعة ووجوه الاكاسرة الذى بين اجلاله

حاشية

خاشعة لواء انعامه مرفوع الى ذروة السماء وبساط اكرامه مبسوط على بسيط الغبراء
ما من شمة جميلة الاقتدا ستأثرها وما من خصلة جليلة الاقتدا ستحضرها
موسس قواعد الشريعة النبوية مشيد عالم الملة المصطفوية ظهير اهل
السنة والجماعة قالع اصل البدعة والغواية محب العلم واصحابه مربي الفضل
وارباب وهو السلطان الاعظم والقهرمان المعظم اسد الله المعارك والمغازي
ابو المفاخر ميرزا محمد حكيم پادشاه بهادر الغازي سعد هو الشمس فضلا
والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول ابقاه الله لافاضة الخيرات
دهرا طويلا ووفقه لاشاعة المسرات بكرة واصيلا ورقاه في الدرجات
العلى وايده بجنود لم يروها لاجل اشتغاله بهذا الكتاب مميزا بين القشر
واللباب اسئل الله العصمة والسداد في القول والفعل والاعتقاد وها انا
استفيض في كشف القناع عن وجوه عرائس الكلام بعون الله الملهم الفياض
العلام فاقول وبالله التوفيق قد اختلفت الروايات في حديث الابتداء
ففي رواية كل امر ذي بال لم يبدء فيه ببسم الله فهو بتر وفي رواية
باسم الله وفي رواية كل امر ذي بال لم يبدء فيه بالحمد لله فهو اقطع
واجزم وفي رواية بحمد الله وفي رواية كل امر ذي بال لم يفتح بذكر الله
فهو ابتر واقطع والجمع بين الروايات والاقتداء باسلوب الكتاب المجيد
يقتضي الجمع بين البسملة والحمدلة فان في الجمع بينهما عملا بكل
منهما لما فيه من الابتداء ببسم الله وبالحمد لله وباسم الله وبحمد الله وذكر
الله وامر الاقتداء جلي لا يخفى على زكي ولا على غبي ولهذا جمع الشه
بينهما مع تقديم البسملة على الحمدلة وقال اولا بسم الله الرحمن الرحيم
والباء في الروايات يحتمل ان يكون صلة للابتداء وح يحمل على العرفي او
ما يعم الحقيقي والاضافي او على الحقيقي الاعم من اللساني والجناني والكتبي
ويحتمل ان يكون للملابسة او الاستعانة وايا ما كان فتوهم التعارض ساقط
على انه قد صح بين ارباب الحديث ان المقصود من الروايات كلها هو
الابتداء بذكر الله ولهذا اقتصر البعض على الابتداء بالبسملة والمراد

بكل امر ذى بال هو كل امر ذى خطر وشرف كان القصد بالذات متوجها اليه من غير ان يجعل وسيلة لما يتوجه اليه القصد بالذات فسقط توهم التسلسل ايضا والباء فى بسم الله الرحمن الرحيم يحتمل ما يحتمل الباء فى الروايات وتطويله فى الكتاب للتفخيم والتعويض عن الهمزة المحذوفة عن الاسم لفظا وخطا للتوصل وكثرة الاستعمال كما حذفت الالف عن الله والرحمن خطا لكثرة الذكر والاسم فى اللغة اللفظ الموضوع مطلقا سواء كان اسما او فعلا او حرفا او مركبا تاما او غير تام والمراد به ههنا كل ما يصح اطلاقه على الله تعه شرعا اما بطريق* الاسمية او بطريق الوصفية وزيادته للتيمن لان التيمن بالاسم لا بالمسمى ولئلا يلتبس التيمن باليمن ولما فيه من الاشعار بان التيمن بجميع اسمائه الحسنى والاشهر ان الجلالة اى لفظ الله علم للذات الواجب الوجود المستوجب بجميع صفاته الكمالية والكلام فيها باعتبار الارتجال والاشتقاق ومأخذ اشتقاقها طويل الذيل فليطلب فى المطولات ولفظ الرحمن الرحيم من اسماء الصفات الا ان الاوّل متعلق بالنشأة الاولى ومختص به تعه اى لا يطلق على غيره بخلاف الثانى فانه متعلق بالنشأة الاخرى وقد يطلق على غير الله كما قال الله تعه فى وصف الصحابة رضى الله عنهم اشداء على الكفار رحماء بينهم ومن ههنا ظهر وجه اختيار الترتيب المذكور فى ذكر الاسماء الثلثة فى البسملة وهما صفتان مشبهتان مشتقان من الرحمة بعد تنزيلهما منزلة اللازم كما قيل فى لفظ الرب وهما فى الاصل رقة القلب وانعطافه ويقتضى التفضل والاحسان وهذا فى حق الله تعه محال فيراد برحمته اما ارادته الانعام على عباده ودفع الضرر عنهم فيكون من الصفات الذاتية اونفس الانعام والدفع فيكون من الصفات الفعلية وقد اختلفو فى انه ايهما ابلغ فقيل الرحمن وهو المشهور المنصور وقد يستدل على ذلك بو قوعه على صورة التثنية كالزيدان وقيل الرحيم ويستدل على ذلك بو قوعه على هيئة الجمع كالعبيد وقيل هما متساويان فى المبالغة ليس بشىء منهما

وآثر الجمله الاسمية على الفعلية لانها تدل على الدوام والثبات بخلاف الفعلية لا يخفى ان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددى وانه اولى فى هذا المقام كالثبات والدوام لدلالة الاوّل بمقتضى المقابلة على ان ما يقابل بالحمد من انواع الانعام واصافى الافضال التام مجدد على الاستمرار فلا يبح لمحة من انعام جديد ومزيد الاحسان عن مزيد فاختيار الجملة الفعلية التى فيها مضارعا خصوصا على صيغة المتكلم المتعدد كان اولى كذا ذكر الخطأى فى بعض تعليقاته*)

ابلغ من الآخر لتعارض الادلة واختيار هذه الاسماء الثلثة ليكون لكل من اهل الله واهل الدنيا واهل الآخرة حظ من بركات هذه الاسماء الجليلة والجملة اسمية عند البصريين بتقدير مثل ابتدائي وفعلية عند عند الكوفيين بتقدير مثل ابتداءُ وهو الاشهر والظرف فى موضع الحال على تقدير كون الباء للملابسة او الاستعانة اى متلبسًا او متبركًا او مستعينًا بسم الله ابتداء او مفعول به بواسطة حرف الجر على تقدير كونه صلةً للابتداء وتقدير المتعلق مؤخرا اولى لكون اسم الله اهم وقصد الاختصاص للموحد فى رد المشركين اتم (قوله الحمد لله الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى او ما يجرى مجراه من انعام او غيره الجميل الاوّل اشارة الى المحمود به واحترار عن الذم والهجاء والجميل الثانى اشارة الى محمود عليه واحترار عن السخرية والاستهزاء كما يقال للكافر بعد دخوله فى النار ذق انك انت العزيز الكريم وتقييد الجميل بالاختيارى لاخراج احد قسمى المدح مثل مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعميم من الاختيارى اوما يجرى مجراه ليدخل فيه حمده الله تعه على صفاته الذاتية ومثل حمدت زيدا على صباحة خده ورشاقة قده على انه يحتمل التجوز فى الحمد والمحمود عليه والتعميم من انعام او غيره لعدم اختصاص الحمد بشيئى منها كاختصاص الشكر بالانعام وعرفا هو الفعل المنبئ عن تعظيم المنعم بكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وهذا هو الشكر اللغوى بعينه بادنى تصرف على ما حققه المحقق الشريف قدس سره فى حاشيته شرح المطالع واما الشكر العرفى فهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهم الى ما خلق الله واعطاه لاجله والنسبة بين هذه المفهومات يظهر بادنى تأمل واختيار الحمد على المدح والشكر لاختصاصه بالفاعل المختار بخلاف المدح وعدم اختصاصه بالانعام الواصل الى الحامد بخلاف الشكر على ان الاقتداء بالكتاب المجيد ايضه يقتضى ذلك اى اختيار الحمد كما يقتضى اختيار اسم الذات على

قوله او غيره يخرج الشكر لانه يكون لمقابلة النعمة الواصلة الى الشاكر (زاده)

فان قيل معنى قوله الحمد لله آه الحمد ثابت لله وهو باطل لان الحمد فعل الحامد الحادث وفعل الحامد الحامد حادث فلو ثبت الحمد الحادث لله تعه لزم كونه تعه محل للحوادث وهو محال والالزم كونه تعه حادثا لانه محل الحادث وهو بط ايضه بالضرورة قلنا الانم ان معنى قوله الحمد لله ان الحمد ثابت لله اى قايم به بل معناه ان الحمد فى الحقيقة يكون مختصا به كاختصاص المال لزيد فى قوله المال لزيد ولا يلزم من هذا الاختصاص قيام الحمد الحادث بالله تعه كما لا يلزم قيام المال بزيد فى المثال المذكور فلا يكون البارى تعه محلا للحادث الذى ذكر ههنا ونقول ان معنى قوله الحمد لله ان المحمودية ثابت لله حيث ذكر المصدر اعنى الحمد واريد به الحامد من معنى المصدر اعنى به المحمودية عبد الرحيم

اسماء الصفات واختيار الجملة الاسمية على الفعلية ولام التعريف اما للجنس كما هو مختار الزمخشري او للاستغراق كما هو مختار الجمهور وهو الاليق بالمقام للاستعاب فى الحمد بجعل على المصدر المعلوم والمجهول والحاصل بالمصدر ولام الملك للاختصاص بمعنى الاستحقاق او الحصر الادعائى والجملة فى نفسها يحتمل الانشائية والاخبارية فان الاخبار عن ثبوت الحمد حمد لتضمنه اظهار صفات كمال المحمود وحقيقة الحمد ليست الا هذا وعطف الجملة الصلوتية التى لا يحتمل الانشائية عليها لاينا فى احتمالها الوجهين فى نفسها كما لا يخفى (قوله الواجب وجوده اعلم ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار كما فيما نحن فيه يجوز اعماله كما يجوز الغائه واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يجب اعماله واذا كان بمعنى الماضى يجب الغائه وقد صرحوا بذلك فى موضعه فلا اشكال فى اعمال اسم الفاعل ههنا ولافيما بعد وينبغى ان يعلم اولا أن الوجود على نوعين وجود اصلى وعينى ويسمى وجود اخارجيا وهو ما يكون مبداء للاثار الخارجية ومظهر للاحكام العينية ووجود ظلى ذهنى وهو حصول الشىء بصورته فى المدرك ووجوده سبحانه وتعالى فى العين والخارج عينه عند الحكماء وزائد عليه عند جمهور المتكلمين فالاضافة على الاول من اضافة العام الى الخاص كاضافة العام الى الفقه وعلى الثانى من اضافة احد المتباينين الى الآخر كاضافة السواد الى الجسم وكلاهما لا مية وقد يطلق على الاولى الاضافة البيانية على خلاف الاصطلاح ووجوب الوجود عند الحكماء استغنائه تعالى فى الموجودية فى الخارج عن غيره وعند المتكلمين اقتضاء ذاته وجوده اقتضاء تاما ومن ههنا تسمعهم يقولون فى تفسير الواجب تارة ما يستغنى فى موجوديته عن غيره واخرى ما يقتضى ذاته وجوده اقتضاء تاما وقد يفسر بما يكون وجوده ضروريا بالنظر الى ذاته واعترض على تعريفه بما يقتضى ذاته وجوده بان مقتضى الوجود ومفيده لابد ان يكون موجود اقبل الاقتضاء والافادة لما تقرر من ان

قدس سره وعندنا جوب آخر وهو ان صحة هذه القضية موقوف على ان المراد من الحمد هو المعنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر حتى يلزم كون الواجب محلا للحوادث . والمعنى المصدرى ليس بحادث لان الحدوث والقدم فرع الوجود الخارجى كما فى هوا شى العقايد والمعنى المصدرى من الامور الاعتبارية فلا يلزم من كون الواجب محلا له كونه للحوادث محلا لسوده)

تفصيله ان يقال لو كان وجود الواجب زائدا على ذاته فح اما ان لا يكون قائما بتلك الماهية فلا يكون هى موجودة به بالضرورة او يكون قائما بها محتاجا اليها وكل محتاج الى غيره فهو ممكن وح ان لم يحتج الى علة لزم استغناء الممكن عن المؤثر وان احتاج فالمحتاج اليه اما غير الذات فيلزم افتقار الواجب فى وجوده الى غيره واما الذات فتأثيرها فيه اما بشرط الوجود اولا وعلى الاول فاما ان يكون شروطا بهذا الوجود فليزم تقدم الشى على نفسه او بغيره فيلزم وجودها مرتين وننقل الشيء

الشيء ما لم يوجد لم يوجد فان كان الوجود السابق عين الوجود اللاحق يلزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره يلزم وجود الشيء مرتين ومع ذلك يتجه ان الوجود السابق ايضا لابد ان يكون مقتضى الذات الواجب والا لما كان واجبا بل ممكنا هذا خلف فيجب ان يكون لذاته وجود آخر سابق على هذا الوجود السابق والكلام فيه كالكلام فيه فيلزم التسلسل وكون الواجب موجودا بوجودات غير متناهية واجيب بانا لا نسلم ان ما يقتضى وجود نفسه لا بد ان يكون موجود ابوجود آخر سابق على هذا الوجود وانما نسلم ذلك فيما كان مفيد الوجود لغيره ودعوى البداهة فى محل النزاع غير مسموعة ومنهم من التزم تطبيق تعريف الواجب بما يقتضى ذاته وجوده على مذهب الحكماء بان المقتضى هو الوجود الخاص الذى هو عينه تعالى والمقتضى هو الوجود المطلق الزائد عليه وانت خبير بان كل من وجود الواجب والممكن فرد للوجود المطلق والفرق بين افراد طبيعة واحدة باقتضاء بعضها ايا هادون البعض تحكم ظ فليتامل وثانيا ان الوجوب والامتناع والامكان على ما قالوا هى كيفيات نسبة الوجود الى الماهية لكن كثيرا ما يوصف بها كل واحد من الطرفين من الوجود والمهية ولذا اسند الوجوب ههنا الى الوجود والامتناع والامكان فيما بعد الى النظير والسوى والغير وثالثا انهم قالوا حصر المفهومات فى الواجب والممتنع والممكن حصر عقلى وقالوا فى وجه الحصران المفهوم اما ان يكون الوجود ضروريا بالنظر الى ذاته او يكون العدم ضروريا بالنظر الى ذاته او لا يكون شيء منهما ضروريا بالنظر الى ذاته والاول هو الواجب لذاته والثانى هو الممتنع لذاته والثالث هو الممكن لذاته واعترض بان ههنا احتمال آخر يجوزه العقل وهو ما يكون كل من الوجود والعدم ضروريا بالنظر الى ذاته فكيف يكون حصرا عقليا وهو ما يجزم العقل به بمجرد ملاحظه مفهوم القسمة على انه لا بد فى الحصر العقلى فى المشهور من كونه دائرا بين

الكلام الى الوجود السابق ايضا فيلزم التسه فى الوجودات وعلى الثانى يلزم ان يكون المفيد للوجود غير معتبر فيه الوجود وهو مح ولا مناقشة الا فى الاخير فاما بتجويز تأثير الماهية من حيث هى مطلقا اى سواء كان فى وجودها او فى وجود غيرها اذ الممتنع تأثيرها بشرط العدم واما بتجويزه فى وجودها لا فى وجود غيرها مير سيد من نفسه

وجه التأمل انه يلزم من كلامه عدم اقتضاء وجود الممكن الوجود المطلق وحاصل كلامه ان الوجود الخاص الواجبى وجود مستقل فى اقتضاء الوجود المطلق لكونه عين ذاته المستغنى عن غيره بخلاف الوجود الخاص الممكن فانه محتاج الى الفاعل فلا يستقل فى اقضاء الوجود المطلق

النفى والاثبات وما نحن فيه ليس كذلك واجيب بان الاحتمال المذكور وان جوزه العقل فى بادى النظر لكن يضمحل بادنى التفات منه ضرورة امتناع اجتماع النقضين ومثل هذا الاحتمال لا يقدح فى كون الحصر عقليا والتردد بين النفى والاثبات بالفعل غير لازم فيه بل يكفى فيه ان يؤل اليه كما يقال المفهوم اما يكون الوجود ضروريا بالنظر الى ذاته اولا والثانى اما ان يكون العدم ضروريا بالنظر الى ذاته اولا وانت خبير بان الحصر المذكور ح حصران عقليان لا حصر واحد ورابعا ان الممكن ما لم يجب وجوده ولم يصير ضروريا بواسطة تحقق العلة التامة لم يوجد وح يسمى واجبا بالغير وما لم يجب عدمه ولم يصير ضروريا بواسطة تحقق علته التامة التى هى عدم علة وجوده لم يعدم وح يسمى ممتنعا بالغير فالممكن لا يخلو عن الوجوب بالغير والامتناع بالغير لعدم الواسطة بين الوجود والعدم وهذا لا ينافى الامكان الذاتى فتفطن والدليل على وجوب وجوده تعالى كونه موجدا للممكنات كلها وانتهاء سلسلة الممكنات الموجودة باسرها اليه دفعا للدور والتسلسل اذ لا بد لكل ممكن لاستواء نسبة الوجودة والعدم الى ذاته من فاعل يرجح وجوده على عدمه قوله الممتنع نظيره اى مثله وشريكه فى الالوهية وخواصها والممتنع مايقتضى ذاته عدمه اقتضاء تاما هذا هو المشهور والمقتضى للعدم لا يلزم ان يكون موجودا وقد يفسر بما يكون عدمه ضروريا بالنظر الى ذاته ولا يبعد ان يفسر بما يستغنى عدمه عن غيره والدليل على امتناع نظيره تعالى برهان التمانع المشار اليه بقوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا على ما قيل وتقريره على وجه الا يجاز انه لو كان آلهان اى صانعا قادران بالقدرة التامة لامكن التمانع بينهما فبلزم عجزهما او عجز احدهما المنافى للالوهية والتمانع يؤدى الى تحقق الضدين او العجز المحالين وامكان المحال محال وانت خبير بان فى دلالته على الامتناع الذاتى نظر افتتفطن قوله الممكن سواه وغيره

الممكن ما لا يقتضى ذاته وجوده ولا عدمه اقتضاء تاما وقد يفسر بما لا يكون وجوده ولا عدمه ضروريا بالنظر الى ذاته ولا يبعد ان يفسر بما لا يستغنى فى شئ من وجوده وعدمه عن غيره وشئ من التفاسير المذكورة لا يقتضى استواء نسبة الوجود والعدم بالنظر الى ذات الممكن بل يجوز كون احدهما اولى بالنظر الى ذاته اولوية غير واصلة الى حد الوجوب والضرورة وانما اثبتوا عدم جواز ذلك بالبرهان فمن فسر الامكان باستواء نسبة الوجود والعدم بالنظر الى الذات نظر الى ما لزم من البرهان وهذا الذى ذكر هو الامكان الخاص المقابل للواجب والممتنع وقد يفسر الممكن بما لا يكون احد طرفيه من الوجود والعدم ضروريا بالنظر الى ذاته ويقال له الممكن العام لعموم الواجب والمتنع والممكن الخاص والاولى ترك قوله سواه وان كان التفنن مرغوبا فى الخطب والانشاآت عند البلغاء لتوافق الفقرة الثالثة المشتملة على المفهومات الثلثة المتقابلة فى المقدار ولا يكون احدهما اطول من الاخيرين تأمل قيل ان الضميرين فى سواه وغيره ان كانا راجعين الى ما يرجع اليه الضمير فى وجوده ونظيره وهو الله يلزم كون الممتنع ممكنا لكونه سوى الله وغيره وان كانا راجعين الى الواجب والممتنع او كان احدهما راجعا الى الواجب والاخر الى الممتنع يلزم ان لا يكون الصفة مرتبطة بموصوفها ويكون التركيب من قبيل جأنى زيد العالم عمر وعلى انه على الاول يلزم كون الممتنع ممكنا وعلى الثانى يلزم كون الواجب ممكنا وعلى الثالث يلزم الا تتشار واجيب عنه بوجوه الاول ان الضميرين راجعان الى الالف واللام فى قوله الممكن كما ان الضمير فى وجوده راجع الى الالف واللام فى قوله الواجب والضمير فى نظيره راجع الى الالف واللام فى قوله الممتنع لا الى الله وذلك لان الالف واللام فى اسم الفاعل اسم موصول بمعنى الذى فلا بد من ارجاع الضمير اليه واقول هذا غلط فاحش لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى ثبوت حرف

التعريف دون الاسم الموصول اتفاقا على ماحرضوا به فى غير موضع على انه يلزم على هذا ايضا ما لزم على تقدير ارجاع الضميرين الى الله كمالايخفى على المتأمل والثانى ان الضميرين راجعان الى الله لكن المراد بالممكن ههنا الممكن العام المقيد بجانب العدم اى ما لا يكون وجوده ضروريا بالنظر الى ذاته وفيه ان هذا مما لاينساق اليه الذهن ويأباه ذكره فى مقابلة الواجب والممتنع والثالث ان الضميرين راجعان الى الله لكن المقصود الحكم على الممكن بانه سوى الله وغيره لا الحكم على سوى الله بانه ممكن غيره اقول ان جعل الممكن صفة الله ينافى الحكم عليه بشىء لان الصفة كالمحمول لا يكون الا مفهوما كليا منسوبا الى شىء فكما ان المحمول من حيث انه منسوب الى الموضوع لا يمكن ان يحكم عليه بشىء كذلك الصفة من حيث انها صفة منسوبة الى الموصوف لا يمكن ان يحكم عليه بشىء ومن راجع وجدانه لم يكن له بد من الاعتراف بذلك الرابع ان الضميرين راجعان الى الله لكن المراد بالسوى والغير ما اصطلح عليه الشيخ الاشعرى من ان الغيرين هما الموجودان المتمايزان فى الوجود بحيث يمكن انفكاك كل منهما عن الآخر فى الوجود اى لا يكون فرض وجود شىء منهما مع عدم الآخر فرضا محالا وان كان المفروض محالا فلا يكون المعدوم غير الموجود كما لا يكون غير المعدوم فلا يندرج الممتنع فى غير الله لكونه معدوما ولا يخفى ما فيه من البعد واقول فى الجواب ان المفهومات الثلثة متقابلة لا يمكن اندراج شىء منها تحت شىء من الاخيرين كما لا يخفى على من تعقلها فالممتنع وكذا ما حكم عليه بالامتناع من النظير مستثنى عقلى من هذا الحكم لا سيما مع التقابل الذكرى والحكم على الله بوجوب الوجود وعلى نظيره بالممتنع فافهم واقول انما قدم الواجب على الممتنع والممتنع على الممكن لان قوله الواجب وجوده اشارة الى مسئلة الوجود وقوله الممتنع نظيره اشارة الى مسئلة التوحيد وقوله الممكن سواه وغيره اشارة الى مسئلة

خلق العالم ولا شك ان اثبات التوحيد فرع اثبات الوجود وخلق العالم فرع الوجود والتوحيد على ما نطق به قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولان الواجب موجود لذاته والممتنع معدوم لذاته وهما وجوديان بحسب المفهوم والممكن قد يكون معدوما وقد يكون موجودا بغيره وهو عدمي بحسب المفهوم والموجود اشرف من المعدوم والموجود بذاته اشرف من الموجود بغيره والوجودي اشرف من العدمي والمعدوم بذاته يشارك الموجود بذاته في الاقتضاء التام وان اختلفا في المقتضى على ان اثبات الامتناع للنظيرا هم للموحد من اثبات الامكان للغير كما لا يخفى وقد يقال في وجه تقديم الواجب على الممتنع والممكن ان وجوب الوجود معدن كل كمال ومبعد كل نقص وزوال بخلاف الامتناع والامكان فان كلا منهما صفة للنقص مع ان الواجب علة الممكن وقيل الواجب من المجرد والممتنع والممكن من المزيد فيه والمجرد هو الاصل وقيل الواجب صفة جرت على من هي له وهما صفتان جاريتان على غير من هي له لكونهما صفتي النظير والغير في الحقيقة والمعنى وان كانتا صفتين لله تعالى في اللفظ والتركيب والاول اشرف من الثاني وردبان الواجب ايضا صفة الوجود في الحقيقة والمعنى وان كان صفة الله في اللفظ والتركيب واجيب بان وجوده تعالى عينه على ما عليه الحكماء وفيه ان المتبادر من الاضافه نفيها سيما مع ملاحظة سائر الاضافات المغايرة على ما عليه المتكلمون على انك قد عرفت ان هذه المفومات في الحقيقة من كيفيات النسبة وصفاتها اللهم الا ان يقال ان الصفة الجارية على من هي له في الاصطلاح ما جعل صفة شيء من التركيب ولم يسند مع ذلك الى غيره في ذلك التركيب سواء كان صفة لذلك الشيء في الحقيقة او لا فتامل قوله الصادر باختياره شره وخيره هذا اشارة الى مسئلة القدرة والاختيار وهما بمعنى واحد وهو صحة الفعل والترك فالمختار والقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك وقد يفسر ان بالذي ان شاء فعل وان شاء ترك وقيل الذي ان شاء فعل وان لم يشأ لم

ولا يعبد ان يقال على هذا الجواب يلزم ان يكون كل واحد من هذه الثلثة صفه جرت على من هي له كما لا يخفى على المتأمل

قوله شره رد على المعتزلة فانهم قالو الخير من الله تعالى والشر من العباد مستدلا بقوله تعالى ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك فالسيئة لا يكون من الله تعالى بمضمون هذا القول والجواب عنه ان معنى هذا القول ليس كما قالت المعتزلة بل معناه ان الحسنات الموصلة اليك بخلق الله تعالى وارادته ورضائه والسيأت الموصلة اليك بخلق الله وارادته لكن لا برضائه بل برضاء نفسك واستدل اهل السنة والجماعة على كون الشر والخير من الله تعالى بقوله تعالى خالق كل شيء فان الشر والخير شيان يدخلان تحت هذه الآية فيكونان من الله

يفعل واختلف الحكماء والمتكلمون فى كونه تعالى قادرا مختارا بالمعنى الاول فاثبته المتكلمون ونفاه الحكماء وقالوا انه تعالى فاعل موجب بالذات زعما منهم انه لو كان قادرا مختارا لكان الفعل والترك مقدورين لكن الازم باطل لان الترك نفى محض وعدم مستمر والنفى المحض والعدم المستمر لا يكون مقدورا اصلا وردبان معنى صحة الترك صحة ان لا يفعل لا صحة ان يفعل الترك وانتفاء الفعل غير فعل الترك على انالانم ان الترك نفى محض وعدم مستمر لم لا يجوز ان يكون كف النفس والحق ما ذهب اليه المتكلمون على ما بين فى الكتب الكلامية واما الاختيار والقدرة بالمعنى الثانى فمتفق عليه بين الفريقين غاية ما فى الباب ان الحكماء قالوا بلزوم مشية الفعل وامتناع مشية الترك فمقدم الشرطية الاولى واجب التحقق عندهم ومقدم الشرطية الثانية ممتنع التحقق وصدق الشرطية لا يتوقف على تحقق شىء من الطرفين والمتكلمون قالوا بجواز تحقق كل من الشرطيتين ولما قال الحكماء بمشية الفعل فما نقل عنهم من انهم قالوا من ان نسبة ايجاد الممكن اليه تعالى كنسبة الاحراق الى النار والاضأة الى الشمس فرية بلا مرية ثم ان المتكلمين قالوا بان الله تعالى قادر على جميع الممكنات وفاعل مختار فى الكل ابتداء وخالفهم فى ذلك فرق الفرقة الاولى الحكماء المتألهون حيث قالوا ان الله تعالى واحد حقيقى لم يصدر عنه بطريق الايجاب الا الواحد وهو العقل الاول الصادر منه بالايجاب الفلك الاول المسمى بالفلك الاعظم والفلك الاطلس والنفس الفلكية والعقل الثانى الصادر منه بالايجاب الفلك الثانى المسمى بفلك الثوابت والنفس الفلكية والعقل الثالث هكذا الى الفلك التاسع المسمى بفلك القمر والنفس الفلكية والعقل العاشر المسمى بالعقل الفعال المؤثر فى عالم العناصر المسمى بعالم الكون والفساد وهذا هو المشهور منهم لكن تحقيق مذهبهم ان جميع الممكنات صادرة عنه بطريق الايجاب ابتداء من غير توسط مؤثر آخر والعقول

تعالى وللمعتزله ان يقول ان الله تعالى شىء فلو كان جميع الاشياء داخلا تحت هذه الآية لزم ان يكون الواجب مخلوقا لنفسه وهو باطل والجواب عنه ان معنى الآية هكذا الله تعالى خالق كل شىء ممكن والواجب ليس بممكن حتى يلزم كونه داخلا تحت الاية فلا يدل على خالقيته لنفسه

قوله فتامل يعنى ان ارادة المعنى الاصطلاحى من الصفة الجارية على من هى له لا تجدى نفعا لجواز صلاحية الممكن باتصاف الصفة كذلك مادام ان يكون الصفة فى التركيب مخصوصة له ولم يكن منسوبة الى غيره فدليل التقديم لا يتم

اسباب وشرائط غير مؤثرة والفرقة الثانية المنجون حيث قالوا ان المؤثر فى العالم العنصرى هو الافلاك والكواكب وواضاعها والفرقة الثالثة ذى مقراطيس واتباعه حيث ذهبوا الى انه لاصانع للعالم بل انما وجد على سبيل الاتفاق والفرقة الرابعة الثنوية ومنهم المجوسى لعنهم الله يقولون ان الله تعالى لا يقدر على الشرور والا لكان شريرا وهو مردود لان الشر انما يكون شرا بالنسبة الى الكاسب لا بالنسبة الى الخالق وهذا الذى ذكر هو المشهور من الثنوية وقال صاحب التلخيص ان الثنوية يقولون ان فاعل الخير يزدان وفاعل الشر آهرمان ويعنون بهما ملكا وشيطانا والله تعالى منزه عن فعل الخير والشر والمانوية منهم يقولون ان فاعلهما النور والظلمة والربضانية يقولون مثل ذلك الفرقة الخامسة المعتزلة حيث ذهب جمهورهم الى ان الافعال الاختيارية للعباد خيرات كانت او شرورا صادرة عنهم لا عن الله والا لما كلفوا بهما ولما استحقوا الثواب والعقاب بواسطتهما قلنا التكليف واستحقاق الثواب والعقاب باعتبار الكسب لا باعتبار الخلق وقال النظام منهم انه تعالى لا يقدر على خلق القبيح لان خلق القبيح منه مح والمح غير مقدور قلنا لا نسلم انه قبيح بالنسبة الى الله تعالى بل بالنسبة الى العبد ولو سلم فاستحالة فعله بالغير والمحال بالغير مقدور وقال البلخى منهم انه تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد لانه اما طاعة او معصية او سفه او عبث والكل على الله تعالى مح قلنا كونه طاعة وسفها وعبثا عوارض يعرض الفعل بالنسبة الى العبد لا بالنسبه الى الخالق وقال الجبائيون منهم انه يقدر على مثل فعل العبد لكن لا يقدر على نفس فعله والكل باطل اذا عرفت هذا فاعلم ان المحشيين اجمعوا على ان قوله باختياره رد للحكماء وقوله شره وخيره لسائر الفرق واقول قد عرفت ان الحكماء ايضا يقولون بان الله تعالى فاعل مختار لكن بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول فكيف يكون مجرد قوله باختياره اشارة الى ردهم والمراد بالخير والشر الاشياء النافعة

والضارة ولا يبعد ان يراد بهما الوجود والعدم وقال الحكماء الوجود خير محض والعدم شر محض وهذا هو المناسب بقوله الممكن سواه وغيره والخير والشر مضافان الى الله تعالى باعتبار الخلق والى العبد باعتبار الكسب فمعنى قوله شره وخيره شر مخلوق له وخير مخلوق له وانت خبير بانه على هذا لا يفيد كلامه صدور الشرور والخيرات كلها من الله تعالى فافهم قيل انما قدم الشر على الخير مع شرف الخير لما قيل من ان دفع المضرة اهم عند العقلاء من جلب المنفعة او لما قيل من ان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور وقد قدم الظلمة على النور فى قوله تعالى وجعل الظلمات والنور فسببها يستحق التقديم على سببه ولا يعبد ان يقال ان تقديمه للاهتمام برد مذهب من انكر صدور الشر منه سبحانه وتعالى فان انكاره اقرب الى القبول بالنسبة الى الاذهان القاصرة من انكار صدور الخير منه كما ينبىء عنوان الشر والخير اذ الواجب تنزيهه تعالى عن القبايح لا عن المحاسن فيستحق الاهتمام برده وما قيل من ان التقديم لرعاية السجع بقوله سواه وغيره مما لايلتفت اليه حيث لم يرع ذلك لا فى السابق ولا فى اللاحق (قوله والصلوة على محمد الذى

انتشر به نهيه وامره لما كان كل سعادت دينية او دينوية عاجلة او آجلة واصلة الينا بوسيلة الرسول الجامع بين جهتى الاستفاضة من الفيض الاقدس الاعلى والاضافة على المستفيض المتدنس الادنى صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقد امرنا الله تعالى بان نصلى عليه قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين آمنو صلوا عليه وسلموا تسليما ورفع ذكره بان يكون قريبا لذكره قال الله تعالى ورفعنا لك ذكرك جرت عادة الامة بالتصلية عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله بعد تحميدهم الله سبحانه ولو ضم اليها التسليم لكان الاتيان بالمأمور به اتم واكمل ولو جمع بين التصلية عليه والتصلية على آله واصحابه المتوسطين بيننا وبينه صلى الله عليه وسلم

٣ فلا يفيد الرد على جميع الفرق المذكورة منه

٣ ولقائل ان يقول لو كانت الصلوة من المؤمنين دعاء على محمد صلى الله يلزم الذم مع ان المقام مقام مدح اما لزوم الذم فلان الصلوة اذا استعمل باللام يكون للمدح وههنا مستعمل بعلى فيكون للذم كما يقال دعوت لابى وامى والجواب عنه ان هذا انما يكون معتبرا فى لفظ الدعاء لا لفظ الصلوة فلا يلزم الذم المذكور عبد الحكيم

وعلى آله فى الاستفاضة رضى الله عنهم لكان احسن واجمل كيف وقد روى عنه انه قال صلى الله عليه وسلم من صلى على ولم يصل على آلى فقد جفانى وقد رائينا فى بعض النسخ السلام عليه والتصلية عليهم ايضا والصلوة فى الاصل الدعاء كما هو المشهور ويراد به فى مثل هذا المقام الرحمة مجازا من قبيل ذكر السبب واراده المسبب واللام للاستغراق او الجنس او العهد الخارجى مشارا بها الى الفرد الكامل من الرحمة والجملة الانشائية قصد بها استنزال الرحمة وطلب نزولها من جانب الحق سبحانه وتعالى عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم واختيار اسمه العلم المشتهر به الدال على كثرة محامده ومحاسنه لما فيه من فرط الاشتهار والدلالة المذكورين ليس فى غيره او لما فيه من الشرف ليس فى غيره روى انه عليه السلام قال من كان اسمه محمدا دخل الجنة بلا حساب كذا فى شرح الجنة ولهذا اختير هذا الاسم فى كلمتى الشهادة وكلمة التوحيد والنهى طلب ترك الفعل بمعنى كف النفس عنه والامر طلب الفعل ولعل المراد بهما جميع الاحكام الشرعية وتقديم النهى على الامر لما فى النهى من دفع المضرة وفى الامر من جلب المنفعة وقد عرفت ان الاول اهم من الثانى او لان متعلق النهى هو الشر ومتعلق الامر هو الخير وقد قدم الشر على الخير فيما تقدم فالمناسب تقديم ما يتعلق بالشر على ما يتعلق بالخير ههنا اولان الامر والنهى اذا تعارضا فالرجحان والحكم للنهى على ما تقرر فى الاصول اولان المطلوب بالنهى ان يكون الفعل باقيا على عدمه السابق والمطلوب بالامر وجود الفعل اللاحق لعدمه السابق فالنهى اولى بان يكون سابقا على الامر فى الذكر من هذا الوجه وان كان الامر من حيث ان المأمور به اشرف من المنهى عنه اولى بان يكون سابقا على النهى فى الذكر (قوله اما بعد) كلمة اما من حروف الشرط والاكثر انها يستعمل لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر او فى الذهن وقد يستعمل لمجرد الاستيناف كما فيما نحن فيه واصل الكلام

وقيل الصلوة مشتركة لفظا بين الرحمة من الله تعالى والاستغفار من الملك والدعاء من البشر وقيل مشتركة معنى بينها ومعناها العطف والاماله منه

مهما يكن من شيء فاقول بعد البسملة والحمدلة والتصلية ان كتاب الشيخ الخ حذف مهما مع فعل الشرط واقيم اما مقام مهما وقدم بعد على الفاء للتحرز عن توالى حرف الشرط والجزاء وفى تعليق الحكم بوقوع شيء ما مبالغة فى تحققه وقطع بحصوله كما لا يخفى وبعد من الظروف المقطوعة المبنية على الضم والضابطة فيه انه ان ذكر ما اضيف اليه اوحذف عن اللفظ والنية نسيا منسيا فهو معرب على حسب العوامل وان حذف عن اللفظ دون النية بل كان منويا فهى مبنى على الضم اما البناء فلمشابهته بالحروف فى الاحتياج وعدم ظهور الاضافة المانعة عن البناء واما الحركة فللتنبيه على عروض البناء وعلى ان له حظا فى الاعراب و اما الضم فلجبر النقصان الحاصل فيه بواسطة المشابهة للحروف وحذف المحتاج اليه اعنى المضاف اليه هذا ما قالوه وقد يقال لو كان ظهور الاضافة داعيا الى اعراب المضاف ومانعا عن بنائه فكيف يجوزون اضافة كم الى مميزه مع بنائه واضافة حيث واذا واذ ولدن واخواتها الى ما بعدها مع بنائها اللهم الا ان يجعل كون ظهور الاضافة داعيا الى الاعراب ومانعا عن البناء اذا كان علة البناء هى القطع عن الاضافة لا غير تدبر ثم ان بعد من الظروف المكانية ان اضيف الى المكان كقولك دارى بعد دارك ومن الظروف الزمانية ان لم يضف الى شيء من المكان سواء اضيف الى الزمان او الى غيره او لم يضف الى شيء وكذا الحال فى قبل (قوله فان كتاب الشيخ) الكتاب فى الاصل بمعنى المكتوب نقل الى طائفة مخصوصة مجموعة مدوّنة مرتبة من الالفاظ الدالة على المعانى المخصوصة وهو اظهر الاحتمالات السبعة المشهورة فيه والشيخ من ادرك سن الشيوخية وهى من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقيل من استبانت فيه السن وكثيرا ما يطلق على من مهر فى فن من الفنون (قوله الامام)اى المقتدى به وهو فى الاصل ما يسوى به اساس البناء ويقال بالفارسية رجه (قوله قدوة الحكماء) القدوة بالضم والكسر

---

٧ قوله مهما يكن من شيء يكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما وذلك دليل اسميتها ومن شيء بيان لمهما فى موضع الحال وفائده هذا البيان مع ان مهما يفهم منها معنى الشيء وليس لنا شيء اعم من الشيء حتى تبين مهما بالشيء ببيان انه ليس زمان ولا مكان كما فى بعض ادوات الشرط

٣ ومنهم من ذهب الى ان اما قائمة مقام اداة الشرط فقط واما ما بعدها من الاسم قائم مقام الشرط وصرح ابن الحاجب بالمذهبين فى ايضاح المفصل منه

٤ وما قال الرضى من ان اضافة هذه الاسماء ليست بظاهرة اذ الاضافة بالحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف محذوفا لان مثل كم وكذا الحال فيما قيل من ان اضافتها غير ظاهرة لعدم ظهور اثرها من الجزئية فيما اضيف اليه من الجمل منه

والكسر يبشوا الحكيم من اتقن العلم والعمل بقدر الطاقة البشرية وبعبارة اخرى العارف بالاشياء على ما هى عليه والعامل بما للانسان ان يعمل على ما ينبغى بقدر الطاقة الانسانية (قوله اثير الدين) لقب الشيخ المذكور اختاره على الاسم لاشتهاره به والاثير فى الاصل فعيل بمعنى الفاعل اى الناقل يقال آثر الحديث اذا نقله وحديث مأثور اى منقول او بمعنى مفعول اى المختار من آثره اى اختاره وجاء بمعنى كثير الاتباع قال ابو زيد الاثير من الدواب العظيمة الاثر فى الارض لخفها اى حافرها والدين فى الاصل العبادة والانقياد والاطاعة والجزاء واختص عرفا بالطريقة المسلوكة الثابتة من نبى من الانبياء عليهم السلام الشامل للاصول والفروع (قوله طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه) الجملتان دعائيتان ومعترضتان بين اسم ان وخبرها عبر عنهما بصيغة الماضى للتفأل واظهار الحرص فى الوقوع والثرى بالقصر فى الاصل خاك نمناك والمراد بها المدفن وتطييبه كناية عن جعله مكان الاستراحة والمثوى موضع الاقامة من ثويت البصرة وثويت بها اى اقمت بها (قوله المشهور بايساغوجى) الظاهر انه منصوب على انه صفة الكتاب او بدل منه لاعلى المدح على ماتوهم والرفع على الخبرية لمبتداء محذوف خروج عن الظه وخوض فى التعسف (قوله لما كانت) كلمة لما اذا دخلت على الماضى كما فيما نحن فيه كانت من قبيل الاسماء وظروف الزمان بمعنى اذ مضافا الى ما بعدها من الجملة وقد يستعمل لمجرد التعليل مجردة من معنى الظرفية قال سيبويه ان اعجب الكلمات كلمة لما اذا دخلت على الماضى كانت ظرفا واذا دخلت على المستقبل كانت حرفا واذا دخلت على غيرهما كانت بمعنى الا كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ (قوله اردت ان اكتب) جواب لما والكتابة الخط وجائت بمعنى انشاء النثر يقال هذا شاعر وهذا كاتب اى هذا منشىء النظم وهذا منشىء النثر وكل ما المعنيين صحيح فى هذا المقام الا ان المتبادر الى الفهم هو المعنى

الاول فليحمل عليه (وقولهم بالتماسهم) اى بالتماس البعض الذى تعسر عليهم لاجل انفسهم وهو الظه بحسب المعنى او بالتماس الذى تيسر عليهم لكن لا لاجل انفسهم بل لاجل من تعسر عليهم او بالتماس الكل على التفصيل المذكور وفى ذكر الالتماس الذى هو الطلب على وجه التساوى كما هو المشهور فى كتب هذا الفن هضم للنفس كما لا يخفى وقد يقال التحقيق ان الالتماس لا يخلو عن خضوع ما الا انه ليس فى مرتبة السؤال والدعاء (قوله او راقا) لعله من قبيل ذكر المحل واراده الحال لان المكتوب هو النقوش فى الاوراق دون نفس الاوراق والقول بانه يجوز ان يكون قوله اوراقا مفعولا فيه لا مفعولا به ليس بشئ لانه ليس من الظروف التى تقبل تقدير فى كما لا يخفى على العارف بالنحو (قوله لتزيل تعسره) الخ اى لتزيل هذه الاوراق كما هو الظه تعسر هذا الكتاب عمن تعسر عليه (قوله وتعمم تيسره) لمن تيسر عليه ولمن تعسر عليه وهو اما علة لقوله اردت او لقوله اكتب ومن البين ان ازالة التعسر وتعمم التيسر لا يترتب على مجرد الكتابة فضلا عن ارادة الكتابة وكانه بالغ فى مدح شرحه بالوضوح ولا يبعد ان يقال ان العلة الغائية لا يلزم ان يترتب على نفس الفعل بل الواجب ان يكون للفعل مدخل فى حصولها بحسب زعم الفاعل نعم لو كانت اللام للعاقبة فالحال كما ذكر (قوله والله خير الميسرين والموفقين دفع لما توهم من قول الشه اردت ان اكتب الى قوله وتعمم تيسره من اعجابه بنفسه ودعوى استقلاله بازالة التعسر وتعمم التيسر والتوفيق جعل الله تعالى فعل العبد موافقا لما يحبه ويرضاه وبعبارة اخرى جعل الله فعل العبد موافقا لما هو خير له فى حقه وهذا اولى من تفسيره بجعل الاسباب موافقة للمطوب وبعبارة اخرى جعل الاسباب موافقة للمسببات وبعبارة اخرى جعل الاسباب متوافقة لصدقها على جعل العبد الاسباب موافقة للمط اوللمسببات اومتوافقة وعلى جعل الله اسباب المطلوب الشر موافقة له ومتوافقة مع ان شياء منها ليس بتوفيق لانه ليس

وارجاع الضمير الى الناب المفهوم من اكتب خلاف الظه منه)

الا فعل الله ولا يكون متعلقا الا بالمطلوب الخير وكذا من تفسيره بجعل التدبير موافقا للتقدير لصدقه على جعل تدبير الشر موافقا لتقديره فان قلت جمع الموفقين واضافة الخير اليه يدل على ان التوفيق ليس فعلا مخصوصا بالله كما ان جمع الميسرين واضافة الخير اليه يدل على مثل هذا قلنا قد يطلق الميسر والموفق على الاسباب العادية للتيسر والتوفيق ونظائرهما على سبيل المجاز (قوله للمنطقيين) جمع المنطقى وهو فى الاصل المعنى المنسوب الى المنطق وفى العرف من تكفل لبيان احوال الموصل التصورى والتصديقى والمنطق فى الاصل اما مصدر ميمى بمعنى النطق واما اسم مكان واسم زمان بمعنى مكان النطق او زمانه وفى الاصطلاح علم يعرف به صحة الافكار وفسادها مادة وصورة والمشهور فى تعريفه انه آلة قانونية تعصم مراعتها الذهن عن الخطاء فى الفكر وانما سمى هذا العلم منطقا لان كل من النطق الظاهرى اعنى التكلم والنطق الباطنى اعنى ادراك المعقولات انما يتقوى به والقوة النطقية انما يظهر فيه ظهورا تاما فكانه محل النطق بل هو النطق نفسه (قوله اصطلاحات) جمع اصطلاح وهو اتفاق قوم مخصوص على امر مخصوص قيل المراد بها المصطلاحات بقرينة قوله منها ايساغوجى اذا المراد به كما سيجىء الكليات الخمس وهى المعانى المصطلح عليها دون نفس الاصطلاحات ولا يبعد ان يراد بها ما هو معناها الحقيقى وضمير منها راجع الى المصطلاحات على طريقة الاستخدام على ان قوله منها ايساغوجى يحتمل تقدير المضاف وارتكاب خلاف الظاهر مشترك (قوله يجب استحضارها للمبتدى اذا اراد ان يشرع فى شىء من العلوم) الخ الظه ان المراد بالاستحضار معناه اللغوى وقيل المراد ملكة تحصل للانسان بكثرة مداومة العمل بحيث متى اراد ان يعلم جزئيا من الجزئيات يمكن له ان يعلم حاله ويخرج احكامه بسبب هذه الملكة وفيه ان الظ ان هذه الملكة هى ملكة استحضار المسائل دون الاصطلاحات ثم لا يخفى ان المراد بالوجوب

الوجوب الاستحسانى وبالعلوم العلوم الحكمية مطلقا ان لم يكن المنطق منها وماعداه ان كان منها دون العلوم المدونة مطلقا لان المنطق انما دون مقدمة للعلوم الحكمية مطلقا اولما عداه منها فاستحسن للشارع فيها ان يستحضر اصطلاحاته ولا يبعد ان يراد بالعلوم ماعد المنطق من العلوم المدونة بجعله مستثنى عنها مستثنى عقليا وذلك لان المنطق وان كان تدوينه فى الاصل ليكون مقدمة للعلوم الحكمية الا انه صار بعد التدوين مقدمة لجميع العلوم ولهذا يسمى بخادم العلوم ويحتمل ان يراد بالوجوب الوجوب العقلى وبالشروع فى العلوم الشروع على وجه البصيرة ولا يحصل الا باستحضار اصطلاحات المنطق وايا ما كان يسقط الاعتراض بان الطه من قوله فى شيء من العلوم قصد العموم اى فى كل علم من العلوم المدونة ومن البين ان الشروع فى شيء من العلوم المدونة لا يتوقف على استحضار هذه الاصطلاحات فضلا عن توقف الشروع فى كل علم من العلوم المدونة كيف ويشرع المتعلمون فى كثير من العلوم كالصرف والنحو وغيرهما ويحصلونها مع الغفلة عن هذه الاصطلاحات بالمرة وايضا المنطق من العلوم المدونة على الاصح فلو توقف الشروع فى كل علم من العلوم المدونة على استحضار اصطلاحات المنطق لتوقف الشروع فى المنطق ايضا على استحضار اصطلاحاته والحال ان استحضار اصطلاحاته يتوقف على الشروع فيه فيلزم الدور وايضا ان استحضر الشارع اصطلاحاته قبل الشروع فيه كان شروعه فيه لغوا اذ لا فائدة للشروع فى العلم الا استحضار اصطلاحاته انتهى على ان المنطق هو المسائل واصطلاحاته بمعناه الحقيقى ليست نفسها ولا جزئها وبمعنى المصطلاحات وان كانت جزئها لكنها ليست نفسها وح لانم توقف استحضار اصطلاحاته على الشروع فيه وكذا لانم استلزام استحضار اصطلاحاته قبل الشروع فيه لغوية الشروع فيه فقوله اذ لا فائدة للشروع فى العلم الا استحضار اصطلاحاته قلنا مم بل فائدة الشروع فيه استحضار المسائل التى هى نفسه هذا